مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

هل يعني اندفاع الاتفاقيات الجديدة أن الغرب يستعيد نفوذه في العراق؟

الكاتب: سايمون ويتكنسون

المصدر: اويلبرايس، نُشر بتاريخ 28 كانون الثاني 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

هل يعني اندفاع الاتفاقيات الجديدة أن الغرب يستعيد نفوذه في العراق؟

الكاتب: سايمون ويتكنسون

المصدر: اويلبرايس، نُشر بتاريخ 28 كانون الثاني 2025 .[1]

بعبارات بسيطة، حقق الغرب انتصاراً في الصراع الإسرائيلي الإيراني، الذي تمحّور هذه المرة حول غزة، بينما خسر الشرق، على الأقل في الوقت الراهن. خلال هذه العملية، أظهرت الولايات المتحدة مع حلفاؤها الرئيسيون للصين وروسيا قدرتهم على تحقيق الانتصارات أثناء التعامل مع صراعيّن في آن واحد – الحرب الروسية الأوكرانية والحرب بين إسرائيل وحماس. ومن المحتمل جداً أن يتمكنوا من مواجهة ثلاثة صراعات إذا لزم الأمر، خاصةً إذا كان الثالث يتعلق بتايوان.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الإطاحة السريعة وغير المتوقعة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد أن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يزالون قادرين على استخدام مجموعة متنوعة من الأُصول السياسية والاقتصادية والعسكرية والإستخباراتية لإزالة زعيم قوي عندما يرغبون في ذلك.

ومن خلال تحييد إيران ووكلائها في المنطقة، أثبتوا أنهم أيضاً قادرون على تغيير ميزان القوى الراسخه عند الحاجة.

كل هذه الدروس لها تأثير خاص على قادة الصين وروسيا وإيران وجميع اللاعبين الرئيسيين الآخرين في الشرق الأوسط، خاصة خلال فترة رئاسة جو بايدن. يبدو أن هذا، أحد الاحتمالات التي جاءت بالرئيس ترامب، حيث أدى إلى تحول كبير في مواقف القوى الرئيسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أن العدد المتزايد من الصفقات الجديدة للشركات الغربية في العراق في الآونة الأخيرة قد يعكس هذا التحوّل.

شهد يوم 16 كانون الثاني وحده العديد من الإتفاقيات الجديدة مع الشركات البريطانية في البداية، وقد أعقب ذلك زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني إلى لندن حيث التقى بالرئيس التنفيذي لشركة "شِل" لمناقشة فرص توسيع التعاون بين العراق وشركة الطاقة العملاقة. كما وقّع العراق اتفاقية بين بنك ستاندرد تشارترد البريطاني والمصرف العراقي للتجارة، إلى جانب

[1]Does A Rush Of New Agreements Mean The West Is Regaining Its Influence In Iraq?
https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Does-A-Rush-Of-New-Agreements-Mean-The-West-Is-Regaining-Its-Influence-In-Iraq.html

اتفاقيات في مجال المياه .كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن وكلية المأمون الجامعة تركّز على التعاون التعليمي وتبادل البعثات الأكاديمية .

كما وافق مجلس الوزراء العراقي على اتفاقية مع شركة هاليبرتون لتطوير حقليَّ "نهر بن عمر" و "سندباد" النفطيّين، ومن الجدير بالذكر أن العقد السابق كان قد تم منحه الى شركة البترول الصينية. إلى جانب ذلك تم ترشيح شركة شيفرون وإكسون موبيل وإيكوم وبكتل جميعاً لعطاءات مشاريع في العراق تتجاوز 60 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات، في حين ستشهد الشركات المرتبطة بإيران، وبالتحديد التابعة الى الحرس الثوري الإسلامي الإيراني والصين وروسيا، تقلصاً في حصتها من المشاريع.

ويُعد العراق أعظم جائزة الى الغرب في الشرق الأوسط بسبب الاحتياطيات التي يمتكلها والتي تُعد الأرخص في المنطقة والعالم، حيث تتراوح تكلفة رفع البرميل بين دولار إلى دولاريّن فقط.

في عام 2015، ذكرت وزارة النفط العراقية ، بشكل غير رسمي، أن الموارد غير المكتشفة قد تصل إلى حوالي 215 مليار برميل. كما أظهر تحليل شامل أجرته وكالة الطاقة الدولية في عام 2012 أن مستوى الموارد القابلة للإستخراج قد يبلغ حوالي 246 مليار برميل (بما في ذلك سوائل النفط الخام والغاز الطبيعي). ويمتلك العراق احتياطيات رسمية من الغاز تُقدَّر بحوالي 3.5 تريليون متر مكعب، مع حوالي ثلاثة أرباعها من الغاز المصاحب. ومع ذلك، قدّرت وكالة الطاقة الدولية بشكل غير رسمي في تحليلها لعام 2012 أن الرقم الأكثر دقة هو أكثر من 8.0 تريليون متر مكعب، مع تقدير أن الغاز غير المصاحب يشكل 30٪ على الأقل من هذا الرقم. باختصار، يُعتبر العراق مصدراً لا يمكن تجاهله للطاقة بالنسبة للغرب والشرق على حدٍ سواء.

لقد أثبت العراق أنه كنز لا يمكن تفويته من الطاقة للغرب والشرق على حدٍ سواء. والعامل الثاني الذي يجعله جذاباً هو موقعه الجغرافي الحيوي في قلب الشرق الأوسط، حيث تحدّه إيران من الشرق، والكويت والسعودية من الجنوب، والأردن وسوريا من الغرب، وتركيا من الشمال.

العنصر الرئيسي الأخير في جاذبيته للغرب والشرق هو أنه جزء لا يتجزأ من الإسلام الشيعي المناهض للإسلام السني في السعودية ، والذي أكسب إيران النفوذ لتشكيل الهلال الشيعي الذي يمر عبر الشرق الأوسط والذي يشمل الأردن ولبنان واليمن من بين دول حدودية أخرى وقد يضم سوريا مرة أخرى.

بمجردأن يُنظر إلى الولايات المتحدة وحلفائهاعلى أنهم تجاوزوا الترحيب الحار الأولي بعد إزاحتهم صدام حسين من منصبه في 2003، تمكّنت إيران من إعادة تأسيس نفوذها الطويل الأمد على العراق من خلال شبكة عنكبوتية من الوكلاء السياسيين والإقتصاديين والعسكريين.

بعد الإنسحاب الآحادي الجانب للرئيس آنذاك دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة (المعروفة بـ "الاتفاق النووي") مع إيران في مايو 2018، شعرت الصين بالثقة الكافية سياسياً واقتصادياً لإستبدال روسيا كقوة كبرى راعية مهيمنة لكل من إيران والعراق. تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الدفعة الجديدة من قبل بكين في قلب الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة من خلال "اتفاقية التعاون الشامل بين إيران والصين لمدة 25 عاماً"، التي تم الكشف عنها لأول مرة في مقالتي المنشورة في 3 سبتمبر 2019، وتفصيلها في كتابي الأخير.

كما تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقات مع العراق من خلال "اتفاقية النفط لإعادة الإعمار والإستثمار" في سبتمبر 2019، والتي تم توسيعها لاحقاً في عام 2021 إلى "الاتفاقية الإطارية بين العراق والصين" التي تغطي المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية.

في كلا الحالتيّن، استفادت الصين من الاستثمارات المالية في النفط والغاز الرخيص من كلا البلدين، بالإضافة إلى وجود أمني كثيف على الأرض، بما في ذلك الاستخدام المزدوج للمطارات والموانئ البحرية الإيرانية والعراقية. حالياً، تدير الشركات الصينية أكثر من ثلث إجمالي احتياطيات العراق المؤكدة من النفط والغاز وأكثر من ثلثي إنتاجه الحالي، وفقاً لأرقام الصناعة. لذا، فلا عجب أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يائسين منذ ذلك الحين لعكس هذا الإتجاه الجيوسياسي.

جاءت نقطة تحوّل حاسمة في هذا الصدد مع الصفقة التاريخية ذات الأربعة محاور بقيمة 27 مليار دولار أمريكي التي أبرمتها شركة توتال إنرجيز الفرنسية للنفط والغاز، والتي كانت في طليعة عودة الغرب إلى مواقع استراتيجية رئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هناك مشروعان من هذه المشاريع الأربعة لهما أهمية خاصة لجهود الغرب المستمرة لإعادة تأكيد نفوذه في العراق. الأول هو الحد من حرق الغاز الناتج أثناء التنقيب عن النفط، حيث يأمل الغرب في تقليل إعتماد العراق على استيراد ما يصل إلى 40٪ من احتياجاته من الطاقة من إيران، بما في ذلك الغاز والكهرباء، ثم القضاء على هذا الإعتماد.

المشروع الرئيسي الثاني هو إحراز تقدم في إمدادات مياه البحر المشتركة في العراق (CSSP) الذي طال انتظاره، وهو أمر بالغ الأهمية لتمكين العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام بشكل كبير، ليصل إلى 6 ملايين برميل يومياً، أو 9 ملايين برميل، أو حتى 13 مليون برميل يومياً.

هناك أيضاً دفعة أخرى للآفاق الغربية، وهي اتفاق شركة النفط والغاز البريطانية العملاقة في ديسمبر الماضي لتطوير حقول النفط الضخمة في كركوك، التي تقدر بنحو 9 مليارات برميل من النفط القابل للإستخراج. يتماشى هذا مع حصة بريتيش بتروليوم البالغة 50٪ في حقل الرميلة العراقي العملاق، والذي يرتبط بدوره بخطط توتال إنرجيز لحقل الرميلة.

وهذا سيسمح أيضاً للغرب بعرقلة الخطط الجارية لتحويل إقليم كردستان شبه المستقل إلى عراق موحد. للغرب تاريخ طويل من التعاون مع هذه المنطقة، في حين أثبت ما تبقى من العراق أنه أقل موثوقية في ولاءاته الجيوسياسية.

***